

لغيرها التملك ولو دفع لقطه لزمه قبولها
 ويعرف جنسها وصفها وقدرها وعناصرها
 ووكالاتها يعرفها في نحو سوق سنة ولو متفرقة
 على العادة او لا كل يوم طرفيه ثم كل
 اسبوع ثم كل شهر ويذكر بعض اوصافها ويعرف
 حقيقة تعرض عنه غالباً ان يظن اعماض
 فاقده عنه غالباً وعليه مؤنة تعريفه ان قصد
 تملكه وان لم يملكه ولا فعلى بيت مال او مالكة
 واذا عرفها لم يملكها بل يظن التملك فان تملك
 فظهر المالك ولم يرض بدلهما الزمته ردها
 بزيادة المتصلة وان يرض فان تلفت
 فم مثلها او قيمتها وقت تملكه وان دفع لم دفع
 بلا وصف ولا جهة فان وصفها ووطن صدقه
 جاز وان دفع فثبتت لاخذ عولت له فان تلفت
 فله تضمين كل القدر على الدفع له ولا يحمل
 لقطه من ملكه الحفظ ويجب تعريفه
كتاب اللقيط

لقط

لقطه فرض كفاية ويجب اشهاد عليه وعليه
 ماع اللقيط واللقيط صغير او مجنون مشهور
 لا كافر له واللاقط حر رشيد عدل فلو لقطه
 غيره لم يصح لكن لكافر لقطه كافر فان اذن
 لرفيقه غير المكاتب واقده فهو الاقط ولو
 اذبحه اهلان قبل اخذه عين الحاكم من مراه
 او بعدة قدم سابق وان لقطاه معافى على
 فقير وعدل على مشهور ثم اذبح وله نقله من
 ياديه لغيره ومنها المبلد لعكسه ومن كل
 لقطه ومؤنته في كماله العام كوقف على
 اللقطا او الخاص كتاب عليه او حقه او ديان
 كذلك وداره ووطنها وحده لا مال مدفو
 وموضوع بقدره ثم في بيت مال ثم بقدره عليه
 الحاكم ثم على مؤسرينا قرضاً واللاقط استقل
 بحفظ ماله وانما يؤمنه منه ياذن حاكم ثم باشها
فصل اللقيط سلم وان استلحقه
 كافر بلاينة ان وجد يحمل به مسلم ولا يحمي